بالنسبة الى يتركب منه ومن الحال وافتقار الأثر الى المؤثر انما هو في احد طرفيه اي حدوثه
وعلمه وقد يقدم ان المؤثر يجعل الممكن موجودة او معدومة لا انه يجعله ما تلك
الممكنة اذ لا مغايرة بين الممكنة ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما فيكون احدهما
مجعوله والأخرى مجعولا اليها واسباب الممكنة غير اسباب الوجود قد سبق ان العلة
المادية والصورية تسميان بعلة الممكنة والأخريان اعني الفاعلية والغائية تسميان
بعلة الوجود ولا بد للعدم من سبب لما عرفت من ان الممكن نسبة الطرفي الوجود والعدم
على السواء فاتصافه بكل منهما يستدعي سببا والا لزم الترجيح من غير مرجح وكذا في الحركة
لا بد لعدم الحركة ايضا من وضع لما توهم بعض القاصرين من ان العدم اولي بالأعراض
كالحركة والزمان بدليل امتناع البقاء عليها ويكفي في وقوعه تلك الأولوية فلا حاجة
له سبب ووجهه ما سبق من ان الممكن لا يكون احد طرفيه اولى به لذاته وامتناع البقاء
بمعنى امتناع اجزائه لا يقتضي ذلك على تقدير الأولوية لا يكفي تلك الأولوية في وقوعه
بما سبق بيانه ومن العلل المعدة ما يؤدي الى مثل كالحركة الى نصف المسافة المؤدية الى
الحركة الى منتهاها او خلاف كالحركة المؤدية الى السخونة التي هي مخالفة للحركة او ضد
كالحركة الى فوق المؤدية الى اسفل والأعداد قريب كاعداد الجنين بالنسبة الى صورة
الانسانية او بعيد كاعداد النطفة بالنسبة اليها ومن العلل العرضية ما هو معد يعني
ان بعض العلل الفاعلية العرضية يكون علة معدة ذاتية بالنسبة الى ما هي علة فاعلية
عرضية له فان شرب السقمونيا علة فاعلية عرضية لحصول البرودة مع انه علة معدة
ذاتية لحصول البرودة ثم المقصد الأول المقصد الثاني في الجواهر والأعراض وفيه
فصول الأول في تقديم مباحث الأعراض لأن وجود العرض متوقف على
الجوهر ذلك ان يقدم بيان احوال العرض ومنهم من قدم